

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥١٥ لسنة ١٩٧٩

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل الموقع بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٨
بين جمهورية مصر العربية واللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وإفريقيا
والخاص بإنشاء مركز تحكيم تجارى دولى بالقاهرة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على الكتاب المتبادل الموقع بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٨ بين حكومة جمهورية مصر
العربية واللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وإفريقيا بشأن إنشاء مركز تجارى دولى
بالقاهرة ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ المحرم سنة ١٤٠٠ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

اللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وإفريقيا
نيودلهى

صاحب السعادة

وزير العدل

حكومة جمهورية مصر العربية
القاهرة

صاحب السعادة

١ - يشرفنى أن أشير إلى مناقشاتنا بخصوص إقامة مركز إقليمى للتحكيم الدولى
فى القاهرة تحت رعاية اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوإفريقية بتعاون ومساعدة
حكومتكم .

٢ - وأقترح أن يقيم مركز التحكيم لفترة مبدئية مدتها ثلاث سنوات ويبدأ في العمل من تاريخ قبول هذه الشروط .

وسوف يبحث موضوع استمرار عمل هذا المركز بعد الفترة المبدئية في حينه وسوف يكون ذلك موضع اتفاق جديد .

٣ - سوف يضطلع مركز التحكيم بالمهام الآتية :

- (أ) تشجيع وتنمية التحكيم التجاري في المنطقة .
 - (ب) تشجيع أنشطة الهيئات ومؤسسات التحكيم القائمة والتنسيق بينها وخاصة الموجودة داخل الإقليم .
 - (ج) تقديم المساعدة بما يختص بالتحكيم وخاصة المتفق عليها طبقاً للقواعد الخاصة بالقانون التجاري الدولي التابع للأمم المتحدة .
 - (د) المساعدة في تنفيذ قرارات التحكيم .
 - (هـ) إعداد التحكيم تحت رعاية المركز حيث يكون لازماً .
- وهنا شرح للوسائل اللازمة لتنفيذ الوظائف السابق الإشارة إليها في مذكرة مرفقة وتمثل جزء من هذا الخطاب .

ومرفق مع هذا الكتاب ملحق ببيان كيفية مباشرة المركز لهذه الاختصاصات .

٤ - فيما يتعلق بالعمل الإعلامي الموضح في الفقرات "أ"، "ب"، "ج"، "د"، "هـ" من الفقرة ٣ فإن المنظور أن يقوم المركز بخدمة الدول العربية في غرب آسيا وأفريقيا وأى دول أخرى في أفريقيا ترغّب في اللجوء إليه . أما الخدمات المبينة في الفقرات "ج"، "د"، "هـ" فيجوز تقديمها لأى طرف سواء كان حكومة أم فرداً أو هيئة .

٥ - ومن المتوقع أن يمنح المركز الاستقلال بعد انتهاء الفترة التجريبية (الثلاث سنوات) وذلك إذا تقرر استمرار المركز ، وفي هذه الحالة سوف يكون للمركز مجلس إدارة من ممثل المنطقة التي يخدمها المركز - يتم اختيارهم بالتشاور مع الحكومات المعنية .

٦ - يتولى إدارة المركز خلال فترة الثلاث سنوات مديرو مدير مناربتختارهما الحكومة المصيفة بالاتفاق مع السكرتير العام للجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا . وسوف يكون المركز هيئة دولية لها شخصيتها المستقلة وتباشر عملها بصفة عامة تحت إشراف اللجنة خلال هذه الفترة .

٧ - تتكفل الحكومة المضيفة بتوفير مقر للمركز والتسهيلات الأخرى اللازمة وكذلك الموظفين بلا مقابل للمركز بدون أى تكاليف ، كما تتحمل الحكومة المضيفة كل التكاليف المطلوبة لعمل المركز وذلك كله خلال فترة الثلاث سنوات .

٨ - إذا كانت كل هذه الشروط والبنود مقبولة لدى حكومة سعادتكم فإن هذا الكتاب وإجاباتكم عليه يشكلان اتفاقا بين حكومتكم وبين اللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا بخصوص تكوين مركز التحكيم ما مع تأكيد أسمى آيات اعتبارى .

ب . من
السكرتير العام

٢٨ يناير ١٩٧٩

السيد الدكتور ب . من

السكرتير العام

اللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا

(نيودلهى)

سيدى

بالإشارة إلى خطابكم المؤرخ ٢٨ يناير ١٩٧٩ بخصوص إقامة مركز إقليمي للتحكيم التجارى الدولى فى القاهرة تحت رعاية اللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا بتعاون ومساعدة حكومتنا .

نرجو الإحاطة بأن حكومتنا قد وافقت على الإجراءات والشروط الخاصة بإقامة هذا المركز حسبما تضمنها كتابكم سالف الذكر وملحقه ، كما أننا نوافق على اعتبار كتابكم وكتابنا هذا بمثابة إتمام للاتفاقية بين حكومتنا وبين اللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا . أرجو قبول أسمى آيات تقديرى ما

وزارة العدل
أحمد على موسى

١ - نشاط سكرتارية اللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا والمراكز الإقليمية في مجال التنمية :

(١) دعم المؤسسات القومية داخل المنطقة وتشجيع التعاون بين المؤسسات طبقا للمعلومات المتوفرة في الوقت الحاضر ، فإن هناك عدة دول في آسيا وأفريقيا تقوم فيها الغرف التجارية والمؤسسات المتفرغة منها بتوفير التسهيلات من أجل التحكيم . وهذه التسهيلات يتم الاستفادة منها غالبا في التحكيم المحلي حيث يكون الأطراف من الوطنيين أو المقيمين في نفس الدولة ، ولكن الاستفادة من هذا التحكيم تكون نادرة حيث يختلف الاختصاص بتعدد الأطراف ، الأمر الذي ترتب عليه استمرار اللجوء إلى مؤسسات خارج المنطقة في خصوص التحكيم الدولي .

وكما ذكر من قبل ، فإن من أحد الأهداف الرئيسية وراء نظام تسوية المنازعات الذي وضعته اللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا هو تشجيع الاستخدام الأوسع للتسهيلات المحلية عن طريق تدعيم وتنمية المؤسسات القومية وخلق الثقة فيها لضمان إقدام الأطراف الأجانب على اللجوء - في تسوية المنازعات - للمؤسسات المحلية في مكان تنفيذ العقد ، كما أن تطوير مثل هذه المؤسسات القومية سوف ينتفي معه أي حذر يبرر الإلتجاء للتحكيم تحت إشراف المؤسسات القائمة في مناطق أخرى . ونمو هذه المؤسسات سوف يساعده في تنمية المعلومات بشأن قانون التحكيم وممارسته وتوفير المحكمين المؤهلين . والتعاون بين هذه المؤسسات والغرف القومية والهيئات سوف يسهل تنفذه أحكام التحكيم .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف نرى اتباع الخطوات الآتية :

(أ) تقوم كل من سكرتارية اللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا والمركز الإقليمي بجميع الإحصائيات والمعلومات الخاصة بالتسهيلات المتوفرة في كل دولة في المنطقة في خصوص مباشرة التحكيم والقواعد المطبقة في هذا الشأن وذلك للوقوف على مدى صلاحية هذه التسهيلات للتحكيم بين الأطراف التابعين لهيئات اختصاص مختلفة .

(ب) وحيث يرجح توافر مثل هذه التسهيلات فإن سكرتارية اللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا والمراكز الإقليمية سوف يعاونان المؤسسة الإقليمية في تطبيق نظام حديث لقواعد التحكيم يوفر للأطراف مجالا مناسباً للخيار في خصوص

اختيار المحكمين وكذلك تطبيق قواعد إجرائية تيسر تسوية المنازعات في سرعة وبأقل تكلفة ممكنة وسوف يساعد كل ذلك على خلق الثقة في المؤسسات القومية .

(ج) سوف تنشر سكرتارية اللجنة والمراكز الإقليمية قائمة بالمؤسسات الصالحة لمباشرة التحكيم الدولي .

(د) أما في الدول التي لا يوجد بها مؤسسات تحكيم قومية أو لا تتوفر بها التسهيلات المناسبة للتحكيم ، فإن سكرتارية اللجنة والمراكز الإقليمية سوف يتعاونان مع حكومات هذه الدول وأيضا الوكالات التجارية لإقامة مؤسسات تحكيم قومية .

(هـ) سوف تعمل سكرتارية اللجنة والمراكز الإقليمية على دعم الاتصال فيما بين المؤسسات القومية بهدف معاونة بعضهم البعض في إدارة التحكيم وتنفيذ أحكام التحكيم

(ب) المساعدة في تنمية المؤسسات المتخصصة في المنطقة والاستفادة من تسميلاتها هناك أنواع معينة من المنازعات تكون المؤسسات المتخصصة أكثر قدرة على تسويتها وتلك هي المتعلقة بالبضائع التجارية والتحكيم البحري .

فوجد في أوروبا العديد من هذه المؤسسات التي أنشئت منذ عهد الاستعمار وقد باشرت التحكيم في أعداد كبيرة من المنازعات .

أما في آسيا فوجد أن مؤسسة النقل البحري اليابانية تكاد تكون المؤسسة الوحيدة المعروفة في مجال التحكيم في المسائل البحرية .

وهناك أيضا بعض مؤسسات متخصصة في خصوص البضائع مثل الجوت والقطن وطبقا للعلومات المتوفرة ، فقد اكتسبت حتى الآن عدة دول آسيوية وبعض الدول الأفريقية خبرة كبيرة في تلك المجالات . ومن الملائم إهداد قائمة بالهيئات المتخصصة القائمة ، لتكون تحت تصرف لأطراف في بالمنطقة الأفروآسيوية حتى يستطيعون الاستفادة من التسهيلات، التي اتبعتها هذه المؤسسات أكثر مما كان متاحا من قبل . كذلك فإنه من الضروري تطوير المؤسسات الأخرى المتخصصة إما في نطاق الغرف التجارية القومية أو بإقامة مؤسسات مستقلة ، وذلك حتى يمكن إحكام تنظيم الخبرة المتاحة في المنطقة .

هذا كما أنه يمكن عقدا اتفاقيات تمييزا للمراكز الإقليمية والمؤسسات القومية اللجوء للمؤسسات المتخصصة لمعاونتها كما عرض عليها نزاع يحتاج إلى خبرة تلك المؤسسات .

(ج) العمل التطويري العام :

(١) وسوف تنظم سكرتارية اللجنة بالتعاون مع المراكز الإقليمية المنتميات الدورية والحلقات الدراسية بمشاركة موظفي الحكومة ومكاتب الاتصال التي تعينها الحكومة في كل دولة ، ومؤسسات التحكيم القومية وممثلي الغرف التجارية وذلك بقصد دعم التعاون بين المراكز الإقليمية والمؤسسات القومية وأيضا التعاون فيما بين المؤسسات القومية وكذلك لدعم خطة اللجنة الخاصة بتسوية المنازعات ، وقد عقدت حلقة دراسية تحت إشراف جامعة ماليزيا وكذلك مؤتمر لمندوبي الحكومات وممثلي الغرف التجارية من أندونيسيا وماليزيا ، الفلبين وسنغافورة وتايلاند وذلك في كوالالمبور في أكتوبر ١٩٧٨ بمناسبة الافتتاح الرسمي لمركز كوالالمبور .

ومن المنظور عقد مؤتمر مماثل ، على مستوى أوسع ، يشترك فيه ممثلو كل الدول التي يخدمها مركز كوالالمبور ، كما يحضره الخبراء النخبة - وذلك في أوائل يوليو ١٩٧٩ .

(ب) سوف تقوم سكرتارية اللجنة وأيضا المراكز بإعداد تجميع للقوانين النهائية المعمول بها بخصوص التحكيم في كل من دول المنطقة وتجري الإتصالات اللازمة مع الحكومات كلما اقتضى الحال لإجراء التعديلات الملائمة في الواثينهما وذلك لضمان مباشرة التحكيم طبقا للقوانين التي تختارها الأطراف وخاصة قواعد التحكيم التجاري الدولي التابع للأمم المتحدة UNCITRAL ولسرعة تنفيذ احكام التحكيم وخاصة تلك التي اتبع فيها خطة اللجنة .

(ج) وسوف تطلب سكرتارية اللجنة والمراكز الإقليمية من الحكومات النظر في الانضمام إلى اتفاق ICSID لعام ١٩٦٦ واتفاق نيويورك لعام ١٩٥٨ إذ لم تكن قد انضمت إليهما .

٢ - التحكيم تحت إشراف المراكز الإقليمية بوصفها مؤسسات تحكيم :
من المهام الرئيسية للمراكز الإقليمية هو العمل كؤسسة تحكيم لتقديم التسهيلات لإدارة التحكيم طبقا لقواعد المركز في القضايا التي يفضل فيها الأطراف تسوية منازعاتهم مباشرة تحت إشراف المركز نفسه .

ويتم ذلك في حالة اتفاق الأطراف على إحالة منازعاتهم للمركز بمقتضى شرط تحكيم العقد ذاته أو في اتفاق منفصل (أنظر نموذج شرط التحكيم ج) وتجدر الإشارة إلى أن المراكز لا تعمل كحكم ولكن توفير التسهيلات اللازمة لإجراء التحكيم وفق قواعدها بمعرفة محاكم من اختيار الأطراف .

وللقيام بالتحكيم تحت إشراف المركز الإقليمي ، فإن التأيد يكون على سير الفراغ الموجود حالياً بين الأطراف فيما بينهم في تسوية المنازعات في الإقليم المكون من مجموعة من الدول يرتبطون سياسياً وثقافياً واقتصادياً .

ويمكن الاستفادة من التسهيلات المؤسسية التي توفرها المراكز في تسوية المنازعات بين أطراف الإقليم والأطراف التابعين للأقاليم الأخرى . ويجوز الإشارة إلى أن أحد الملامح الخاصة في القواعد الإجرائية المطبقة على التحكيم عن طريق إشراف المركز هو أن هذه القواعد لا تتبع نموذج قواعد المؤسسات الأخرى .

وتتخذ قواعد المركز على مستوى واسع فيما يختص بنوع التحكيم . وهذا يعني بأن يسمح للأطراف باتساع المجال في موضوع اختيار المحكمين ، المكان وعدة موضوعات أخرى .

وبالرغم من اتساع الإطار المؤسسي . وتوافر الفوائد للتحكيم للمؤسسات بالنسبة للأطراف اللذين يختارون تقديم منازعاتهم لتحكيم المراكز فإن هناك مساوئ أخرى للتحكيم المؤسسي قد تم تجنبها .

صفة أخرى خاصة للمركز

التحكيم هو الإجراءات التي يمكن أن تتم في أي دولة من الإقليم أو خارج الإقليم وهذا يتوقف على اختيار الأطراف للمكان .

وفي حالة وجود المكان المختار داخل الإقليم الذي يخدمه المركز فإن التسهيلات التي ترتب من أحل إجراء التحكيم تكون من خلال وكالات الاتصال المعنية عن طريق كل حكومة . والترتيبات لتسير الإجراءات سواء كانت كلية أو جزئية في واشنطن تتم من خلال ترتيبات بين المؤسسات .

والصفة أو العامل الثالث الذي ينبغي مراعاته هو حيث إحالة المنازعات والخلافات إلى المراكز المتعلقة بالمجالات المتخصصة مثل شحن البضائع ، فيجب توفير الخبرة في المؤسسات المتخصصة في هذه المجالات عن طريق الترتيبات المؤسسية وخاصة القائمة داخل الإقليم .

٣ - تقديم المساعدة فيما يختص بالتحكيم .

لقد لوحظ أنه في فئات معينة من القضايا فيما يختص بالتحكيم كان من الأفضل فيها الرجوع إلى التحكيم من طريق المؤسسات .

وفي تلك الفئات تدرج المنازعات والخلافات الناجمة من المعاملات التي ترتبط بالدعوى المادية التي تكون فيها الحكومة أو المشروع الحكومي طرف في النزاع ، وهذا مثل المشروعات أو الخطط المتصلة بالتطور القومي وخاصة أن العقد يكون مع طرف خارج الإقليم الأفريقي الآسيوي ، ففي هذه الأحوال تكون الحكومات رافضة تقديم دعاويها إلى التحكيم المؤسس حيث يكون هناك نموذج محدد للقواعد ويكون الاختيار محدود للأطراف ، في مسألة تعيين المحكمين أو الحكم :

وهناك دول معينة التي تخالف في المبدأ التحكيم المؤسس وتعرف شكل واحد لتسوية المنازعات وذلك من خلال قضية مختصة والصعوبة الرئيسية بشأن ما يختص بالتحكيم هي تنصب على التسيير النظامي للإجراءات تبدأ بقضية إخطار الأطراف ، رفع الالتماسات والمستندات ، التزويد بالتسهيلات لمناصب المحكمين ، تسجيل الأدلة والترجمة ، حفظ السجلات ، التبليغ بقرار التحكيم والخطوات المتخذة لتنفيذه .

بمعنى آخر ، فإن الفجوة التي عرفت في تسيير ما يختص بالتحكيم كانت عدم وجود القواعد الإجرائية الملائمة التي تسمح بمباشرة واستمرار التحكيم عندما يرفض أحد الأطراف التعاون وأيضا عدم وجود إدارة للحكمة التحكيمية .

ومن أحد الأسباب لإقامة المراكز الإقليمية تحت إشراف اللجنة الاستشارية الآسيوية الأفريقية هو سد هذه الفجوة وخاصة بناء على حقيقة أن القواعد المستمدة من القانون التجاري الدولي التابع للأمم المتحدة كما تم التوصية عليه في الاجتماع العام في عام ١٩٧٦ يوفر ويزود بالإجراءات الملائمة لتسيير الأمور المختصة بالتحكيم ومن الملاحظ أن المراكز تقوم بتوفير كل التسهيلات والخدمات لتسيير التحكيم الخاص عندما يطلب ذلك .

وترتب المراكز للإجراءات التحكيمية التي تنعقد في أي مكان داخل الإقليم الذي تخدمه تلك المراكز التي تختارها الأطراف كمكان للتحكيم ، وهذه التسهيلات سوف يتم ترتيبها من خلال وكالات الاتصال التي تعينها الحكومة في كل دولة .

وتقوم المؤسسات القومية بتوفير هذه التسهيلات للأطراف التي تطلبها .

٤ - توفير التسهيلات للتحكيم المنعقد تحت إشراف مؤسسات التحكيم المعترف بها من أجل ضمان سير إجراءات التحكيم ، بقدر الإمكان ، داخل الإقليم الآسيوي الإقليمي حيث ينتمى أحد الاطراف لهذا الإقليم ، فقد راعى المركز توفير الخدمات الإدارية والمساعدات في تلك الحالات ، حين ينعقد التحكيم تحت إشراف الوكالات الدولية أو المؤسسات التحكيمية الواقعة خارج الإقليم .

إن المساعدة التي تكون في شكل التوريد بال تجهيزات وتقديم الخدمات الإدارية بما شمل الترجمة سوف تكون في متناول هذه المؤسسات التي يكون من الملائم أن يدخل معها المركز في ترتيبات العمل وهذه المساعدة سوف تقدم بطريقة ثابتة في حالات القضايا المنعقدة تحت إشراف المنظمات الدولية وخاصة Icsid التي يتم معها الترتيبات من أجل المساعدة المتبادلة .

ومن المعروف أن هناك أنواع معينة من المنازعات حيث يجد الأطراف إنه من السهل الالتجاء إلى الوكالة الدولية مثل Icsid وبجوز أن يكون هناك أمثلة ترجع إلى موقف المساومة الأكبر (الربح الأعلى) لأحد أطراف ويكون من الضروري فيها الالتجاء إلى مؤسسة خارج الإقليم .

ولكن حتى في تلك الحالات ، يجب مساعدة الأطراف داخل الإقليم إذا كانت الإجراءات سوف تنعقد في بلدهم حيث يكون مكان أداء الترتيبات المتعاقد عليها أو في الدولة المجاورة داخل الإقليم وإذا توافرت الترتيبات محليا ، فإن يكون هناك أساس أو سبب لرفض عقد التحكيم في المكان الملائم تماما والمنفروض أن يعقد به مادام قد ارضع في الاعتبار ملاءمته للأطراف ، طبيعة النزاع وتوافر الشهود وعلى ضوء هذا فإن توفير مثل هذه التسهيلات كون مرغوب فيه .

٥ - الخدمات الاستشارية :

أن أحد أغراض نظام تسوية المنازعات الخاص باللجنة الاستشارية الآسيوية الإفريقية هو أن توفر للأطراف المعنية في الإقليم ، المشورة المختصة بخصوص تحرير وكتابة الاتفاقات الخاصة بالتحكيم ، سير إجراءات التحكيم بما يتضمن اختيار المحكمين وتنفيذ قرارات التحكيم . ومن الملاحظ أن مثل هذه المشورة والمساعدة تقدم عن طريق مراكز التحكيم الإقليمي ذاتها وعن طريق الهيئات والسلطات التي تعينها كل حكومة كوكالات

اتصال ، ولهذا الغرض فمن الضروري أن تقوم المراكز بالإضافة إلى وكالات الاتصال بحفظ شعبة الأشخاص المؤهلين الذي يقوم الأطراف ذوي الشأن باستشارتهم عند الضرورة .

هيئة المحكمين :

من احد الاعتبارات الأساسية في نظام تسوية المنازعات التابع للجنة الاستشارية الآسيوية الافريقية لضمان أن يكون للأطراف محكمة تحكيمية من اختيارهم . ومن أجل مساعدة الأطراف في عمل هذا ، فتقوم المراكز بتوفير قوائم بالأشخاص المؤهلين التي تجمعها أمانة اللجنة الاستشارية الآسيوية الافريقية على أساس توصية من الحكومات التي تستطيع الأطراف أخذ مشورتهم أثناء اختيارهم أحد هذه القوائم التي سبق أن أعدت تتكون من أسماء الخبراء القانونيين البارزين المأخوذون من دول الإقليم وايضا من الدول التي يكون لها أو سبق أن كان لها علاقات وثيقة بالإقليم في المجالات الاقتصادية أو التجارية والأشخاص المتضمنين في تلك القائمة هم القادرين على العمل كمحكمين في الأنواع المتطورة من التحكيم بما يشمل المسائل المعقدة للقانون والحقيقة وغير ذلك ، فإن قوائم المتخصصين في مختلف الفروع للتجارة والأمور التجارية تجهز من وقت لآخر .

المساعدة في تنفيذ قرار التحكيم :

من أحد الأخطاء الكبرى في التحكيم التجاري أنه بعد الحصول على قرار التحكيم لصالحه ، فإن الطرف الناجح يكون غالبا غير قادر على تنفيذ قرار التحكيم وهذا يرجع في أغلب الأحيان إلى قصص المعلومات الخاصة بالإجراءات اللازمة للتنفيذ في الدولة المفروض أن ينفذ فيها القرار . وهناك حالات أخرى تحدث بالرغم من أنها قليلة نسبيا وهي أن الهيئات المختصة ترفض السماح بتنفيذ أي قرار دولي للتحكيم ضد رعاياها .

ومن المطلوب أن تقوم المراكز الإقليمية بأداء دور هام في علاج هذه المواقف :

أولا : من خلال الوظائف الاستشارية المقدمة من المركز ومن خلال وكالات الاتصال ، ويشترك الأطراف في اتخاذ الخطوات المناسبة للتنفيذ طبقا للقوانين المحلية للدولة حيث ينفذ قرار التحكيم .

وتقوم المراكز ببذل مساعيها الحسنة إما مباشرة أو من خلال أمانه اللجنة الاستشارية الإفريقية الآسيوية بخصوص تنفيذ قرارات التحكيم حيث يقدم قرار التحكيم على وجه الخصوص من خلال الإجراءات المناسبة المدروسة في خطة اللجنة الاستشارية الإفريقية الآسيوية .

وسائل قيام المراكز الإقليمية بوظائفها :

- إن عمل المراكز الإقليمية من وجه نظر وظيفتهم الفعلية يوضح في ثلاث نقاط وهي :
- ١ - العمل التطويري مثل وكالة التنسيق في خطة تسوية المنازعات التابعة للجنة الاستشارية القانونية الأفريقية الآسيوية بالنسبة للدول التي يخدمها أحد المراكز .
 - ٢ - تقديم مختلف أنواع الخدمات والمساعدة للأطراف سواء كانوا حكومات أو مصالح حكومية هيئات متحدة أو أفراد خاصة للذين يلجئون للمركز وهذا يشمل :

(أ) تسهيل التحكيم بمقتضى قواعد المركز .

(ب) تقديم المشورة .

(ج) المساعدة والتزويد بالتسهيلات لعقد إجراءات التحكيم في مراكز التحكيم المختصة .

(د) المساعدة في تنفيذ قرارات التحكيم .

- ٣ - تقديم الخدمات الإدارية والمعونة عند الطلب للمؤسسات الأخرى التي أتت معهم الترتيبات المناسبة بخصوص إجراءات التحكيم تحت إشراف هذه المراكز والوسائل التي ترتبط بقيام المراكز بوظائفها بشأن هذه الموضوعات تكمن كالآتي :

١ - العمل التطويري :

١ - تقوم المراكز بجميع الإحصائيات والمعلومات فيما يختص بالتسهيلات المتاحة في كل دولة من الدول التي يخدمها المركز لإجراء التحكيم والقواعد التي يطبقها وهذا يجب أن يتم بتعاقد الحكومات ، والغرف التجارية والمؤسسات الأخرى للدول المعنية .

٢ - بعد جمع المعلومات ، يجب إعداد دراسة تشمل قوائم بالمؤسسات في كل دولة التي تقوم بتقديم تسهيلات التحكيم ، وتحليل مقارن لقواعد التحكيم التي تطبقها هذه المؤسسات وأيضا قائمة بالمحكمن الذين يتم تعيينهم في العادة عن طريق المؤسسات القومية في الدول التي يخدمها المركز .

٣ - وسوف تقوم المراكز بإعداد مؤلف من قوانين التحكيم القومية المعمول بها في كل دولة من دول الإقليم التي يخدمها المركز وتعد دراسة مقارنة بخصوص نفس الموضوع .

٤ - وتقوم المراكز ، عند طلب أمانة اللجنة الاستشارية الإفريقية الآسيوية بعقد أو توفير التسهيلات لعقد الاجتماعات والمؤتمرات والحلقات الدراسية لمستوى الحكومة وممثلي الغرف التجارية والصناعية في فترات دورية وعندما يستلزم الأمر .

٥ - أما وظائف التطوير الأخرى الخاصة بخطة اللجنة الاستشارية القانونية الإفريقية الآسيوية تقوم بأدائها أمانة اللجنة الاستشارية الأفروآسيوية في نيودلهي وسوف تقدم المراكز المعونة لأمانة اللجنة الاستشارية بخصوص هذه الأمور عند الطلب .

٢ - تقديم الخدمات والمساعدة للأطراف :

كما سبق الإشارة ، فإن أنواع الخدمات أو المساعدة التي يسعى الطرف من أجلها هي بصفة عامة الآتي :

(أ) ربما يطلب أحد الأطراف المشورة بخصوص الوسائل المتبعة بالتحكيم ولطلب المساعدة في إعداد فقرات التحكيم الملائمة لإدراجها في عقد أو في اتفاق منفصل يتناول التحكيم ويكون تابع لإبرام العقد .

(ب) طلب المشورة والمساعدة بخصوص إجراء التحكيم بمقتضى بند التحكيم القائم بعد نشوب المنازعات أو الاختلافات .

(ج) طلب المساعدة لعقد إجراءات التحكيم في مراكز التحكيم المختصة .

(د) الالتجاء إلى المركز مع طلب من أجل التحكيم تحت إشرافه وبمقتضى قواعد المركز .

(هـ) طلب المساعدة بخصوص تنفيذ قرار التحكيم في الدولة التي يخدمها المركز الإقليمي .

والطريقة التي تقدم بها هذه الخدمات والمعونة بشكل ملائم تحدد كالاتي :
 (١) المشورة والمعونة بشأن إعداد بنود التحكيم الملائمة :

يلجأ أحد الأطراف إلى المركز لمثل هذا النوع من المشورة والمساعدة أثناء إجراء المفاوضات الخاصة بالعقد أو في حالات نشوب المنازعات والخلافات بدون وجود أي بنود للتحكيم في العقد وإيضاً في الحالات التي يري فيها الطرف في إيجاد إجراء مختلف عن المنصوص عليه في العقد . فإذا حدث شيء من هذا ، فمن المرغوب فيه أن يشرح للطرف الأنواع المختلفة من الإجراءات الممكنة إيجادها وأن يزود بها بنود نموذج التحكيم الضرورية لكل من الإجراءات .

وإذا كان كلا من الطرفين ينتمي إلى الإقليم ، فمن الحكمة أن يكون التحكيم تحت إشراف المؤسسة القومية للمكان الذي يتم فيه أداء العقد ، وهذا في حالة وجود المؤسسة . وبالتعاقب ، فإن فيما يختص بالتحكيم بمقتضى قواعد القانون التجاري الدولي التابع للأمم المتحدة من الأفضل أن يفسر في نفس الوقت أن المركز يقوم بنفسه أو من خلال وكالات الاتصال بإعداد توفير التسهيلات لعقد إجراءات التحكيم . وكبديل آحر يوصى بالتحكيم تحت إشراف المركز .

ويجب تزويد الطرفين بقواعد التحكيم الخاصة بالمركز والثلاث نماذج للاتفاقيات وهي أ ، ب ، ج ، المطبقة على هذه الأنواع للتحكيم وأيضاً نسخة من قواعد التحكيم التجاري الدولي التابع للأمم المتحدة وقواعد التحكيم للمركز .

وفي حالة انتماء الطرف الثاني في النزاع إلى دولة خارج الإقليم ، يجوز ذكر أن التحكيم الخاص والتحكيم تحت رعاية المركز يكون ملائماً .

والتسهيلات المتاحة بمقتضى اتفاق ICSID يجب الإشارة إليها ويجب ذكر إمكانية عقد الإجراءات في المركز .

ويجب تزويد الطرف بقائمة اللجنة الاستشارية الخاصة بهيئة المحكمين الموصى عليهم حتى يمكنهم تحديد اختيارهم للمحكمين .

وهذا النوع من النصيحة والمعونة يقدمه مدير المركز مجاناً .

ومع ذلك ففي القضايا المعقدة فينصح الأطراف بالالتجاء إلى محامى من أجل هذا الغرض .
ويجب على المركز أن يحتفظ في قوائمه قائمة خاصة بأربعة أو خمسة محامين، يكونوا على استعداد لتقديم المشورة بأتعاب معقولة .

(ب) النصيحة والمعونة بخصوص إجراء التحكيم بمقتضى بند التحكيم القائم بعد نشوب

استعداد المنازعات، الاختلافات :

وهذا النوع من المساعدة يتطلب الاطلاع على العقد وخصمه .

وإذا وجد بند للتحكيم في العقد ينص على التحكيم تحت إشراف أى مؤسسة تحكيمية أو غرفة تجارية، فيطلب المركز من الطرف أن يلجأ إلى المؤسسة المذكورة في بند التحكيم .
وإذا نص بند التحكيم على التحكيم الخاص، فتقدم المشورة إلى الطرف بخصوص الوسائل المؤدية للإجراء مع هذا التحكيم وهى، إختيار القانون المتاح للطرف بخصوص الإجراء المتبع وإختيار المحكمين .

ويعطى للطرف نسخة من قواعد القانون التجارى الدولى التابع للأمم المتحدة والقائمة بهيئة المحكمين الموصى عليهم من اللجنة الاستشارية الأفريقية الآسيوية .

ويجب أن ينظر الطرف عند الطلب بأن المركز الإقليمى يستطيع أن يساعد الأطراف بخصوص عقد الإجراءات فى المكان حيث يتم عقد التحكيم . وتقدم الخدمة مجاناً .
وفي القضايا المعقدة، فتقدم النصيحة للطرف للاستعانة بمحامى من أجل هذا الغرض ويجب على المركز أن يكون لديه فى قوائم هيئته قائمة بأسماء أربعة أو خمسة محامين، ويكونوا على استعداد لتقديم النصيحة بأتعاب معقولة .

(ج) المساعدة لعقد إجراءات التحكيم فى التحكيم الخاص :

عند طلب الطرف للمساعدة فى إيجاداً لمركز للتحكيم الخاص حيث تقرر المكان أن يكون فى كوالالمبور أو القاهرة، فعليه أن يقدم طلب مكتوب للمركز الذى يقدم التسهيلات المطلوبة، مثل توفير حجرة لعقد الإجراءات، المساعدة الإدارية لتسجيل الإجراءات، تسهيلات الترجمة الخ . ويجب توفير نفس التسهيلات فى دفع الرسوم المحددة .

وفي مثل هذا التحكيم الخاص يقوم الأطراف بتعيين محكميهم وهيئتهم وليس للمركز أى مسئولية في تسير الإجراءات التي تكون في أيدي المحكمين والأطراف أنفسهم ويوفر المركز التسهيلات فقط عند الطلب للأطراف المعنية .

وتكون تكاليف تقديم هذه الخدمات عادة هي التكاليف الفعلية زائداً ١٥٪ .

وإذا كان مكان التحكيم الخاص الذي يطلب من أجله المساعدة يتخذ في مكان غير القاهرة أو كوالالمبور ولكن في دولة حيث تعين فيها هيئة اتصال فإن الطلب ينقل إلى تلك الهيئة .

(د) طلب التحكيم تحت إشراف المركز :

عند تقديم الطلب ، فإن الخطوة الأولى التي يجب على المركز اتخاذها هي ضمان أن هناك بند صالح للتحكيم يمكن المركز من أداء وظيفته كمؤسسة تحكيمية في تسوية المنازعات وبند التحكيم يكون في سطور نموذج "ح" وهو إما أن يكون ضماناً في العقد أو في الاتفاق التابع له وبعد أن يتأكد من المركز من استيفاء وجود هذا البند ، فإن المطلوب ثانياً هو التأكد من أن أحد الأطراف قد أخطر الطرف الآخر بالتحكيم في حينه ويحتفظ مدير المركز بنسخة من الإخطار مع العلم بوصوله وبعد إتمام هذا ، يطلب المركز من كل طرف تعيين محكمة وإذا طلب أحد الأطراف من المركز تقديم أسماء المحكمين ، فتقدم إليهم هيئة المحكمين التابعين للجنة الاستشارية مع المشورة والمساعدة .

ويجب أن يجرى التحكيم طبقاً لقواعد المركز .

ومن الملاحظ أن مدير المركز لا يعمل كمحكم فإن هذا العمل تقوم به المحكمة التحكيمية وهو وظيفتها وهي تشكل طبقاً لاختيار الأطراف .

إذا كان على إجراءات التحكيم أن تعقد في كوالالمبور أو القاهرة فيجب على المركز نفسه أن يوفر كل التسهيلات اللازمة لعقد إجراءات التحكيم .

وفي الحالات التي تنعقد فيها الإجراءات في مكان آخر ، فيجب أن يحتفظ المركز بالسجلات بما يتضمن حجج الأطراف ، ونسخ المستندات ، وصور الأدلة ، ومحاضر الإجراءات وقرارات التحكيم .

ويقوم المركز بتنظيم وترتيب التسهيلات في الأماكن التي تتم فيها الإجراءات حيث يكون المكان غير القاهرة كوالمبور .

ويستلم المحكمين الأتعاب والتكاليف كما يتفق عليها بين الأطراف وفي حالة عدم الاتفاق فإن معيار الأتعاب يكون عادة حوالى ٢٥٠ دولار (دولار أمريكي) في اليوم .

أما التكاليف الإدارية التي تحملها المركز يجب أن تكون محددة على أساس المصاريف الفعلية ، التي تحملها زائد ١٥٪ ومن أجل حساب المصاريف الفعلية ، فإن أى تسهيلات يوفرها المركز نفسه يحاسب عليها على أساس التكاليف المقارنة لتأجير التجهيزات والمكافأة المدفوعة للمختزلين (كاتب الاختزال) وكتاب الآلة الكاتبة بنسب متفق عليها ويحددها المركز .

(هـ) المساعدة بخصوص تنفيذ قرار التحكيم في الدولة التي يخدمها المركز :

عندما يتم استلام مثل هذا الطلب إما من الطرف أو من المؤسسة النموية أو وكالة اتصال ، يجب إرجاع الطلب إلى وكالة الاتصال في الدولة التي يطلب فيها تنفيذ قرار التحكيم .

٣ - التسهيلات والمساعدة في التحكيم الذي ينعقد تحت إشراف مؤسسات أخرى :

توفر التسهيلات والمساعدة للمؤسسات الأخرى طبقاً للبنود والشروط المتضمنة في الاتفاق مع المؤسسة المعنية .

وظيفة مدير المركز :

إن مدير المركز هو المسئول الرئيسى المنفذ للمركز وهو يكون مسئول عن القيام بوظائف المركز بالمواصفات التي يتفق عليها مع الخطوط الأساسية التي وضعتها اللجنة ومع التوجيهات التي يعطيها له السكرتير العام للجنة القانونية الاستشارية الإفريقية الآسيوية من وقت لآخر .

وظائف وكالات الاتصال

تكون وظائف وكالات الاتصال كالاتي :

١ - تصوير المؤسسات القومية في بلادهم والمساعدة في تحقيق نظام التسوية المنازعات داخل الدولة .

٢ - تقديم المشورة والمساعدة للأطراف الذين يستعينون بوكالة الاتصال من أجل النصيحة والمساعدة .

وفي هذا المجال تكون وظائف وكالة الاتصال متشابهة مع المركز الإقليمي وتقوم وكالة الاتصال في الوقائع بأداء أحد الوظائف المخصصة للمركز الإقليمي على المستوى المحلي .

٣ - المساعدة في عقد إجراءات التحكيم في التحكيم الخاص تحاول وكالة الاتصال توفير التسهيلات وتقديم المساعدة لعقد إجراءات التحكيم الخاص إما بناء على طرف من الأطراف الذي يلجأ لها أو بناء على طلب المركز الإقليمي .

وتكون وظائف وكالة الاتصال في هذه الأحوال هي نفس وظائف المركز الإقليمي ويكون لها الحق في هذه الحالة أن تطالب لنفسها بالمصاريف التي تحملها زائد ١٥ ٪ مصاريف إدارية .

٤ - المساعدة في عقد إجراءات التحكيم تحت إشراف المركز الإقليمي عند طلب المركز الإقليمي ، تقوم وكالة الاتصال بتوفير التسهيلات لعقد إجراءات التحكيم حيث تعقد بمقتضى قواعد المركز الإقليمي وفي هذه الحالة يحق لوكالة الاتصال أن تطالب لنفسها كل المصاريف التي تحملها لتوفير التسهيلات زائد ١٥ ٪ مصاريف إدارية .

٥ - المساعدة بشأن تنفيذ قرار التحكيم :

عند استلام الطلب من المركز الإقليمي ، تقوم وكالة الاتصال بتقديم النصيحة والمساعدة إلى الطرف بشأن تنفيذ قرار التحكيم الذي تم الحصول عليه بمقتضى الإجراءات المنصوص عليها في نظام تسوية المنازعات التابع للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية وطلب تنفيذه في الدولة التي تقام فيها وكالة الاتصال .

وتكون النصيحة والمساعدة على أساس نصح يرتكز على الإجراءات القانونية الملائمة التي أقرت في تنفيذ قرار التحكيم والمحاولات التي أدت لها وتكون المساعدة في شكل بذل لمساعدة الحسنة بالنسبة للطرف الذي صدر القرار ضده .

وسوف تقوم وكالة الاتصال أيضا بتقديم المساعدات الأخرى التي تعتبر مرغوبة في الدولة المعنية .

وتقوم وكالة الاتصال بإحالة القضية للشخص التي وضعت اسمه في القائمة من أجل فرض الاستشارة وهذا في حالة الاحتياج إلى محامى من أجل الاستشارة .

ويكون من حق وكالة الاتصال أن تطلب سداد التكاليف الفعلية التي تحملتها مقابل تقديم مثل هذه النصيحة وينجول لها طلب مكافأة معقولة تتناسب مع كمية العمل الذي قامت به .

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥١٥ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٠ بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل الموقع بتاريخ ٢٨/١/١٩٧٩ بين جمهورية مصر العربية واللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا والخاص بإنشاء مركز تحكيم تجارى دولى بالقاهرة ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٠ ؛

قرر :

مادة وحيدة : ينشر في الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل الموقع بتاريخ ٢٨/١/١٩٧٩ بين جمهورية مصر العربية واللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا والخاص بإنشاء مركز تحكيم تجارى دولى بالقاهرة .

ويعمل به اعتبارا من ٢٨/١/١٩٧٩ ؛

كمال حسن على